HSP

الأمم المتحدة

HSP/EB.2020/21/Add.1

Distr.: General
18 August 2020

Arabic
Original: English

UN HABITAT

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية
الدورة الثانية لعام 2020
عبر الإنترنت، 27 – 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2020
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*
الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

معلومات مستكملة عن إعادة الهيكلة الجارية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

تقرير من المديرة التنفيذية

أولاً- مقدمة

1- في شباط/فبراير 2018، بدأ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) عملية إصلاح لتحويل حوكمة البرنامج وتركيزه الاستراتيجي والموضوعي تقوم على الركائز الأربع التالية:

(أ) هيكل جديد للحوكمة؛

(ب) وضع خطة استراتيجية جديدة؛

(ج) عملية تغيير داخلي؛

(د) إعادة الهيكلة التنظيمية.

2- وأُنشئ هيكل الحوكمة الجديد عملاً بقرار الجمعية العامة 73/239 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 وعُقدت الدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للموئل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (جمعية موئل الأمم المتحدة) في نيروبي في الفترة من 27 إلى 31 أيار/مايو 2019. واعتمدت جمعية موئل الأمم المتحدة خلال دورتها الأولى خطة استراتيجية جديدة للفترة 2020-2023، وشرع البرنامج في عملية التغيير الداخلي فيه.

3- ويعكف موئل الأمم المتحدة حالياً على تنفيذ الركن الرابع، أي إعادة الهيكلة التنظيمية، لتمكينه من الوفاء عن نحو أفضل بولايته المتمثلة في دعم الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين في جهودهم الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة الحضرية الجديدة ورصدهما على الصعد المحلية والوطنية ودون الوطنية، بحيث لا يترك أي شخص ولا أي مكان خلف الركب.

* HSP/EB.2020/19.

ثانياً- الهيكل التنظيمي وملاك الموظفين

4- أُطلع المجلس التنفيذي على الهيكل التنظيمي الجديد للمقر خلال دورته الأولى المستأنفة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وفي كانون الثاني/يناير 2020، أعيد انتداب موظفي موئل الأمم المتحدة إلى وحدات تنظيمية في الهيكل الجديد. غير أن عملية إعادة الانتداب اقتصرت، حتى الآن، على الموظفين العاملين في مقر البرنامج ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى الموارد المالية المحدودة. وسيعد الشكل النهائي لما يلزم من قدرات ملاك الموظفين من أجل تحسين الهيكل الجديد، بما يتماشى مع المقتضيات التشغيلية، رهناً بالأموال المتاحة.

5- ولا تزال مؤسسة موئل الأمم المتحدة غير ممولة بقدر كاف، الأمر الذي لا يسمح بدعم كامل لمستوى ملاك الموظفين اللازم لتنفيذ الهيكل التنظيمي لموئل الأمم المتحدة الذي وافق عليه المجلس التنفيذي.

ثالثاً- الهيكل الإقليمي لموئل الأمم المتحدة

ألف- الإصلاح الإقليمي

6- ينطوي التنفيذ الكامل للهيكل التنظيمي الجديد كذلك على استعراض وإصلاح وجود موئل الأمم المتحدة في مواقع خارج المقر ("الهيكل الإقليمي").

7- ويتمثل أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الإصلاح الإقليمي في تقديم أقصى قدر من الدعم إلى الدول الأعضاء لتهيئتها لعقد من العمل، بوسائل منها تحسين التمويل، وتعزيز التنفيذ الوطني والمؤسسات اللازمة لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

8- والمبدأ التوجيهي الثاني هو أن تدعو الدول الأعضاء إلى الإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، من أجل تشجيع "أساليب العمل التكاملية والفعالة والمرنة" لكفالة إحداث التأثير على الصعيدين القطري والإقليمي. والهدف من إعادة هيكلة البنيان الإقليمي هو في نهاية المطاف تمكين المنظمة من الاستفادة من أصوله على أفضل وجه وتنفيذ ولايته المتكاملة كجزء من ''أمم متحدة منسقة وموحدة''. وفي هذا الصدد، سيسترشد موئل الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، بالنتائج والاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية[(1)].

9- ومن شأن تأسيس وجود إقليمي استراتيجي أن يكفل كذلك إقامة روابط أوثق بين عمل موئل الأمم المتحدة في مجال وضع المعايير والعمليات التي ينفذها على الصعيد الميداني. ولضمان تنفيذ ولاية موئل الأمم المتحدة، يجب الاعتراف بالاحتياجات والسياق الفريدين لكل بلد ومنطقة؛ وفي هذا الصدد، فإن وجود تصنيف نموذجي متنوع ومرن لوجود الموئل على الصعيدين القطري والإقليمي سيكفل أن يحدد موئل الأمم المتحدة أولوياته وأن تتوفر له القوة العاملة اللازمة لتقديم دعم يركز تركيزاً شديداً على احتياجات البلدان المضيفة وتوقعاتها، وينسق تنسيقاً جيداً مع شركائه.

باء- معايير أنواع الوجود

10- ستُتَّبع عملية واضحة وشفافة لتحديد نوع الوجود الأنسب لكفالة النشر الفعال للموارد والقدرات دعماً للإجراءات القطرية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في كل بلد أو منطقة. وبالمثل، ستُحدَّد

(1) يوفر الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التنسيق والتوجيه العامين لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويقيم ما إذا كانت أهداف المنظومة وأولوياتها واستراتيجياتها قد استجابت على نحو كاف للسياسات التي وضعتها الجمعية العامة، بما في ذلك الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والقرار المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقرار الجمعية العامة 279/72، الصادر في 31 أيار/مايو 2018 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة.

المواقع الجغرافية للمكاتب بعملية واضحة وشفافة. وسيُبيَّن مزيد من التفاصيل المتعلقة بأنواع الوجود والمواقع الجغرافية وتُبلَّغ إلى المجلس التنفيذي بمجرد وضعها.

11- وفي هذا الصدد، تود المديرة التنفيذية أن توجه انتباه المجلس التنفيذي إلى أمر توجيهي صدر مؤخراً، بتاريخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، من السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة ديوان الأمين العام، المكتب التنفيذي للأمين العام بشأن "إجراءات إنشاء مكاتب الأمم المتحدة خارج المقر".

12- والعملية الوارد بيانها في الأمر التوجيهي الصادر عن المكتب التنفيذي للأمين العام بشأن إنشاء المكاتب هي التالية:

(أ) ينبغي لرئيس الكيان المعني (في هذه الحالة، المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة) أن يتشاور مع المكتب التنفيذي للأمين العام وأن يلتمس "موافقته من حيث المبدأ" على إنشاء المكتب المقترح. وتتيح هذه المشاورة الأولية فرصة للنظر في "جوانب السياسات المؤسسية أو الجوانب السياسية، بما في ذلك أي عروض تقدم للدعم المالي و/أو العيني من الحكومة المضيفة المحتملة"؛

(ب) وفي حالة الحصول على هذه الموافقة الأولية من المكتب التنفيذي للأمين العام، يمكن مناقشة "الجوانب التقنية والمالية والقانونية للمكتب الفرعي المقترح، فضلاً عن الصكوك القانونية اللازمة" مع المكاتب والإدارات المعنية في الأمانة العامة؛

(ج) وسيقدم مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية المساعدة القانونية إلى الكيان المنشِئ في التفاوض مع البلد المضيف أو في وضع أي اتفاق مكتب آخر مع الحكومة المضيفة، فضلاً عن أي اتفاقات مالية وإدارية ذات صلة؛

(د) ويتولى الكيان المنشئ (في هذه الحالة، موئل الأمم المتحدة) المسؤولية عن تقديم التقارير إلى الهيئات التشريعية، بما في ذلك الجمعية العامة، إذا لزم الأمر وحسب ما يُرى مناسباً.